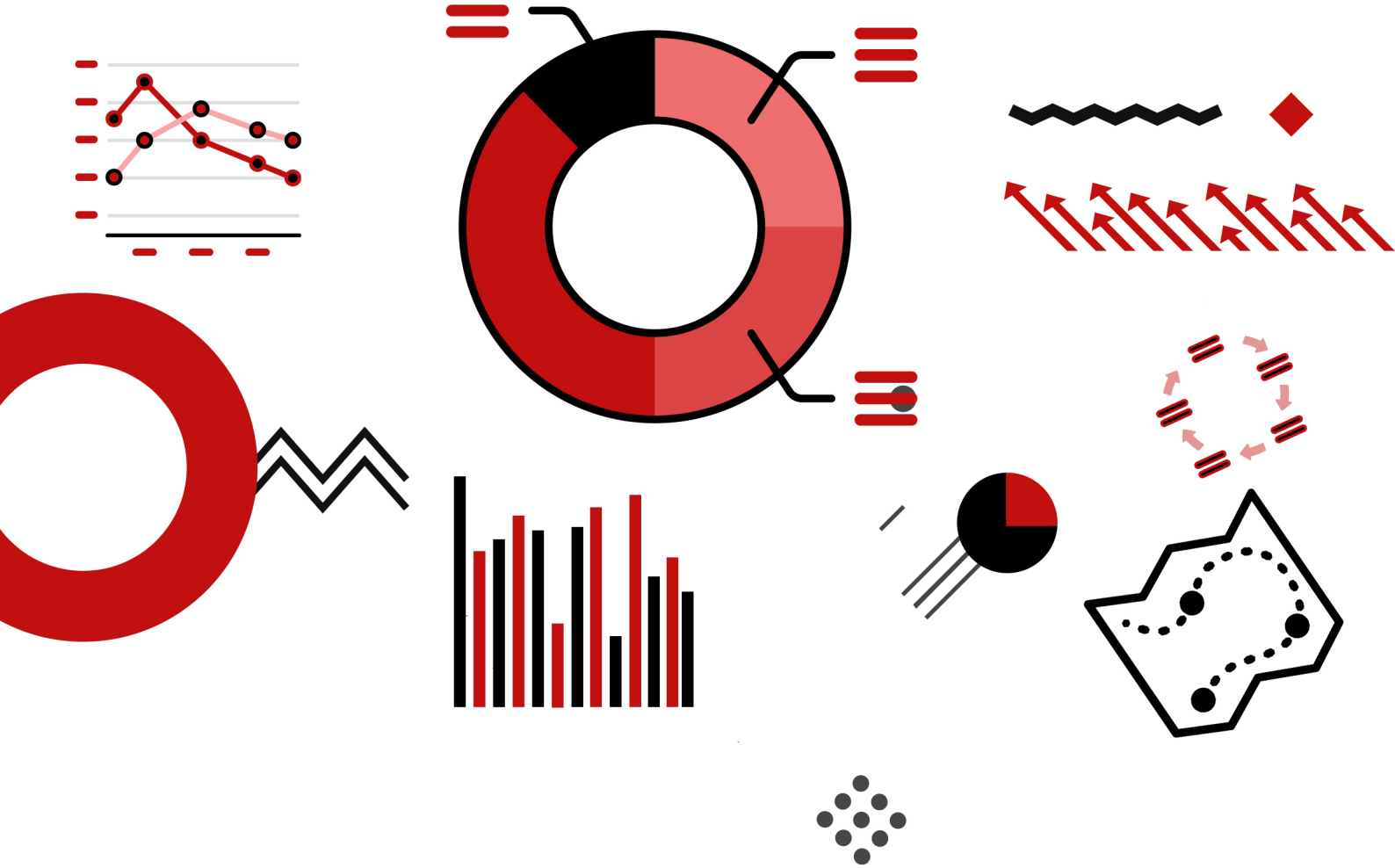

التقرير الإحصائي الشهري

يوليو 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حرية الصحافة والإعلام والتعبير في مصر

التقرير الإحصائي الشهري

يوليو 2023

إعداد وتحرير

وحدة الرصد والتوثيق

إخراج فني

الوحدة الإعلامية

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يوليو 2023 ...

يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرًا شهريًا، يرصد فيه الانتهاكات التي طالت صحفيين/ات وإعلاميين/ات، في مختلف محافظات الجمهورية، خلال الشهر الذي يغطيه التقرير.
كما يقدّم التقرير، تحليلًا إحصائيًا لما تم رصده بغرض استكشاف الأبعاد التي تأخذها هذه الانتهاكات، وعليه يتم تصنيفها -وفق عدد من الاعتبارات- منها على سبيل المثال لا الحصر: نوع الانتهاك، والتوزيع الجغرافي للانتهاكات، وجهة عمل القائم بالاعتداء، وتخصص ووظيفة الضحايا، والنوع الاجتماعي لهم/ن إلخ، وغيرها من المتغيرات التي يمكن رصدها وتسّليط الضوء على أبعادها، وأن نفهم منطقها الداخلي، ومن ثم يقود التوثيق إلى إمكانية تقديم مقترحات، للحد من حجم الانتهاكات التي يتعرّض لها العاملين/ات بالحقل الصحفي والإعلامي في مصر.

يستند المرصد في رصد حالات الانتهاك وتوثيقها، إلى معايير دولية للتوثيق واستقصاء الحقيقة؛ وذلك بهدف إتاحة المعلومات والمناصرة الحقوقية، لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإعلام الرأي العام بكافة المُستجدات في ملف حرية الصحافة والإعلام والتعبير.

يضطلع بمهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من مراسلي المرصد الميدانيين، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم.

انتهاكات شهر يوليو وخرائط توزيعها:

شهد وقوع انتهاكات بحق ثلاثة صحفيين/ ات؛ أما عدد الانتهاكات نفسها التي طالت هؤلاء الصحفيين، فهي 4 مُقسّمة بين انتهاكين وقعا بحق صحفي، وصحفيتان طال كل واحدة منهما انتهاكًا واحدًا.

ويمكن تصنيف انتهاكات شهر يوليو كالتالي:

أولًا.. من حيث نوع الانتهاك:

توزعت الانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها، بين الآتي: "إتلاف/ حرق ممتلكات شخصية"، و"اعتداء لفظي وتهديد"، و"حجب حقوق مالية"، و"سرقة حقوق ملكية فكرية".

ثانيًا.. من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

توزعت الانتهاكات بين القاهرة وأسيوط، بواقع حالتي انتهاك لكل منهما.

ثالثًا.. فيما يتعلّق بجهة عمل المُعتدي:

نجد أن 3 انتهاكات ارتكبها أشخاص ليس لهم صفة وظيفية، تخولهم ممارسة سلطة أو نفوذ على ضحايا الانتهاك، في حين كان هناك انتهاكًا وحيدًا، ارتكبه شخص ذات صفة وظيفية، استغلّها في إيقاع الانتهاك بحق الصحفيين/ ات المتضرر/ات.

رابعًا.. من زاوية تخصص ضحايا الانتهاكات:

نجد أن الانتهاكات الأربعة التي شهدها شهر يوليو، وقعت بحق صحفيين/ات بشكل حصري.

خامسًا.. من حيث النوع الاجتماعي:

نجد أن انتهاكين وقعا بحق صحفيتين، وانتهاكين وقعا بحق صحفي. فيما لم يشهد الشهر وقوع انتهاك بحق مؤسسات اعتبارية، أو بحق مجموعة صحفية تضم ذكور وإناث؛ فالانتهاكات الـ4 التي شهدها الشهر طالت أفرادًا.

سنتناول في السطور التالية من هذا التقرير المحاور الآتية:

السرد التفصيلي لوقائع الانتهاك التي شهدها الشهر، والتحليل الإحصائي للانتهاكات، والانتهاكات المُسجّلة بأثر رجْعي، وحالات الانتهاك غير المطابقة لمعايير المرصد.

أولاً.. السرد التفصيلي لوقائع الانتهاك التي شهدها شهر يوليو:

1. الحالة الأولى: تكسير سيارة الصحفي محسن بدر (جرت أحداثها في 25 يوليو).

رصدت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة تعرّض الصحفي محسن بدر للاعتداء، خلال ذهابه إلى جامعة أسيوط، يوم الثلاثاء 25 يوليو 2023، من طرف مدنيين، ما تسبب في تحطّم سيارته، فيما لم يتعرّض الصحفي نفسه للإصابة؛ بسبب مغادرته سريعًا موقع الحادث.

وترجع أحداث وخلفيات الواقعة إلى قيام الصحفي النقابي محسن بدر، بتغطية وقائع بناء مخالف، متورّط فيها سمسار عقارات، ما دفع هذا الأخير لتجاوز حدود اللياقة في كلامه مع الصحفي، بل وتهديده، ومن ثم الاعتداء لاحقًا عليه في أثناء ذهابه لجامعة أسيوط، كونه يعد للحصول على درجة الدكتوراه.

وبحسب المعلومات التي وردت لـ"المرصد" عبر التواصل المباشر مع الصحفي المتضرر، فإن المعُتدي معروف بسلوكه العنيف وغير القانوني، بل وتورطه في وقائع اعتداء سابقة بحق رجال شرطة، وأن استمراره في ممارسة العنف بحق مواطنين، ومواصلته ارتكاب مخالفات البناء، كونه على علاقة وطيدة ببعض "المنتفعين"، الذين يسهلون له نشاطاته غير القانونية، مقابل التشارك في الأرباح.

وأكد الصحفي المتضرر في حديثه لـ"المرصد"، أنه تواصل مع النقابة بخصوص الواقعة، وأن النقيب خالد البلشي، وعضو مجلس النقابة أيمن عبدالمجيد، تابعا بصورة مستمرة تطورات الواقعة، خاصة وأن الصحفي توجّه لتحرير محضر بالواقعة، إلا أن ضابط القسم رفض تحرير محضر، إلا في حال تم إرسال السيارة للفحص الفني، وهو ما رفضه الصحفي المتضرر، وأفاد الصحفي أنه في طريقه للنيابة لتحرير محضر بالواقعة.

ويُشار هنا إلى أن الصحفي المتضرر محسن بدر، صحفي نقابي، مستقل لا يتبع مؤسسة صحفية بعينها.

2. الحالة الثانية: حجب الحقوق المالية للصحفية تهاني سليم.

علم المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التوثيق المباشر، واقعة تعرّض الصحفية تهاني سليم لحجب جزء من راتبها الشهري، من جانب رئيس تحرير موقع الجول الإلكتروني، الذي كانت تعمل فيه.

وتهاني سليم هي صحفية مصرية شابة، وغير نقابية، بدأت عملها في موقع الإلكتروني المُشار إليه، في 10 يونيو 2021، لكنها تركت العمل في 30 أغسطس من العام نفسه، ثم عادت مجددًا للعمل في الموقع، في الأول من فبراير 2023، حتى تركته مجددًا في 15 يونيو 2023.

بعد رحيلها للمرة الثانية عن الموقع، علمت "سليم" من زملائها في المؤسسة، أن رئيس التحرير كان يستلم مرتباتهم بالدولار من إدارة الموقع، ثم يبدلها بالعملة المصرية، ويعطيهم جزءًا محدودًا منها، ويحتفظ بالجزء الآخر، وأنه لم يكتفِ بذلك، بل يتفق معهم في بداية عملهم بالموقع، على رواتب أقل بكثير من الرواتب التي تحددها لهم إدارة الموقع، ويوهم الإدارة بأن كل الصحفيين العاملين معه يعملون بدوام كامل، في حين كان يعمل بعضهم بدوام جزئي، ويحصل على راتبه وفق ساعات عمل أقل.

وقد كانت تهاني سليم إحدى متضررات رئيس التحرير من العاملين بالموقع من القاهرة، ولعل ما حدث يعود في جانب منه على الأقل، إلى عدم وجود عقود عمل بين المؤسسة والمحررين العاملين بها، يوثّق حقوقهم، ويحميهم من محاولات التلاعب والاستغلال.

وموقع جول الذي شهد الواقعة، هو موقع رياضي عالمي، له عِدة نسخ على مستوى العالم، منها النسخة العربية، التي كانت تعمل بها الصحفية المتضررة، والموقع في نسخته العربية يُبث من الإمارات العربية، وليس له مقر في مصر، بالتالي تعامل الصحفيين المصريين العاملين بالموقع، ومنهم تهاني سليم، يتم من شبكة الإنترنت، ومن خلال رئيس التحرير الذي كان يستولي -بحسب قولها- على جزءٍ من مرتبات المحررين العاملين معه.

وقد تواصل الصحفيون المصريون، المتضررون مما حدث، مع المدير الإقليمي للنسخة العربية من موقع الجول، الذي باشر التحقيق مع رئيس التحرير المُشار إليه، وقد انتهت التحقيقات إلى إقالته من منصبه.

بينما يفكر الصحفيون المتضررون بما فيهم تهاني سليم التي تواصل معها المرصد، في اتخاذ إجراء قانوني يُعيد لهم بعض حقوقهم التي تم الاستيلاء عليها.

3. الحالة الثالثة: انتهاك حقوق ملكية فكرية بحق الصحفية هاجر زين الدين.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر الاتصال المباشر، واقعة تعرّض الصحفية هاجر زين الدين لسرقة موادها المنشورة، ونشرها في أماكن أخرى، دون الإشارة إلى مصدر هذه المواد أو كاتبها.

والصحفية المتضررة هاجر زين الدين محي الدين، صحفية في أخبار اليوم، منذ 8 سنوات، تعمل في قسم التحقيقات، تتركزّ كتاباتها حول قضايا الصحة والبيئة.

وقد أفادت "زين" في حديثها لباحثي "المرصد"، أن عملية سرقة أعمالها الصحفية مسألة دائمة التكرار، من جانب مواقع إلكترونية. بدأت تلاحظها منذ عامين، وأنها كانت عادة ما تلجأ لرئيس تحرير المؤسسة الصحفية التي تعمل بها، الذي كان بدوره يتواصل مع الموقع الذي قام بالسرقة، ما يدفع هذا الأخير إلى حذف المواد الصحفية المسروقة، لكن سرعان ما كان يتكرر الأمر ذاته من جانب موقع ثاني وثالث إلخ.

وقد أشارت الصحفية المتضررة، إلى أنها لم تفكر بعد بجدية في اتخاذ إجراء قانوني لملاحقة مرتكبي هذه السرقات الأدبية، لكنها كانت تفكّر أكثر في الاستناد إلى إحدى الخدمات التي يقدّمها محرك البحث جوجل لحماية الملكية الفكرية لمُستخدميه.

جدير بالذكر أن الصحفية المتضررة هي صحفية تحت التمرين لم تدرج بعد على قوائم نقابة الصحفيين.

ثانيًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات:

1- نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

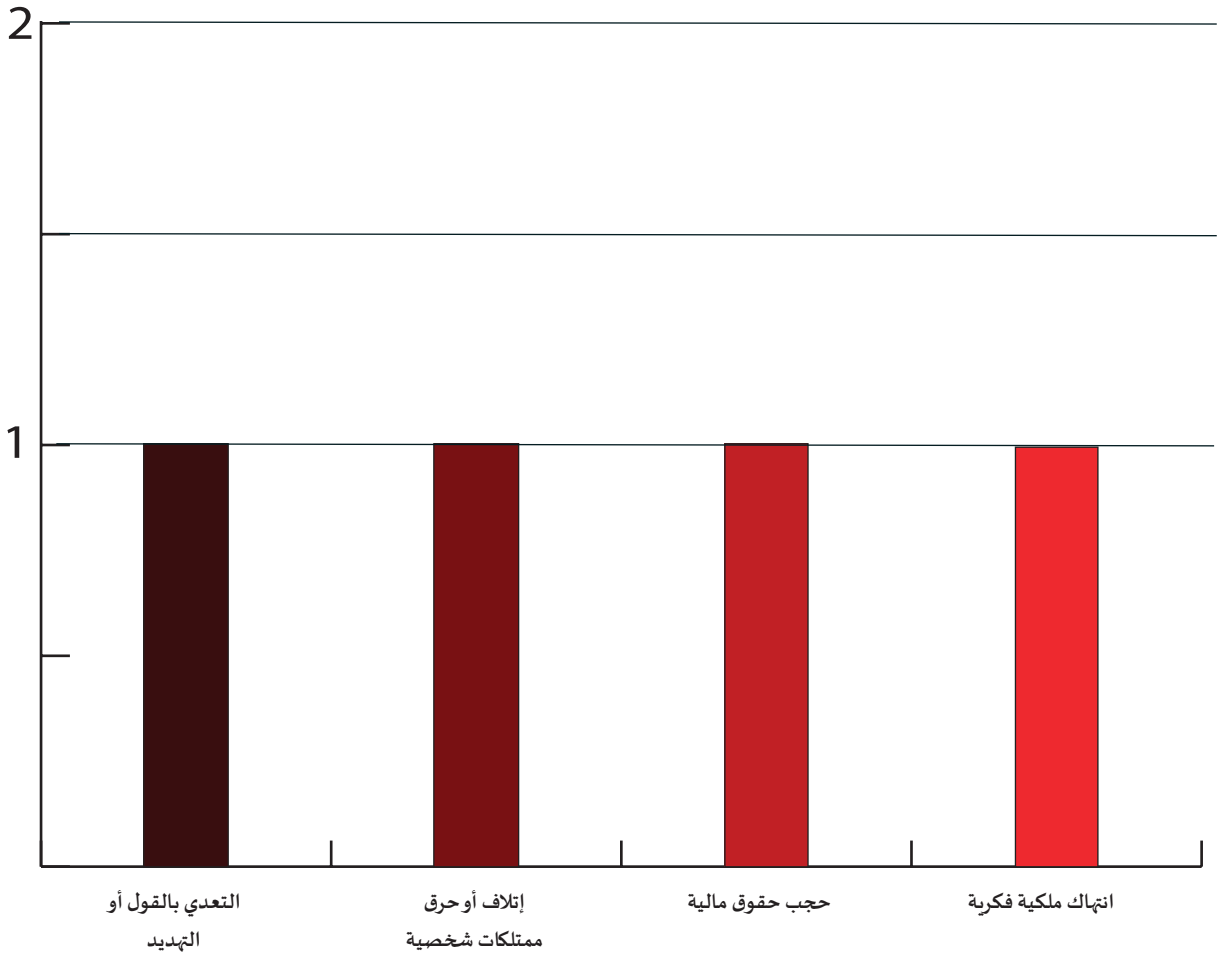

إذا سلّطنا الضوء على نوعية الانتهاكات التي شهدها شهر يوليو 2023، لوجدنا أن يوليو شهد وقوع "التعدي بالقول أو التهديد"، و"إتلاف أو حرق ممتلكات شخصية"، و"حجب حقوق مالية"، و"انتهاك ملكية فكرية"، بو اقع انتهاك وحيد لكل نوع.

2- توزيع الانتهاكات حسب النوع الاجتماعي:

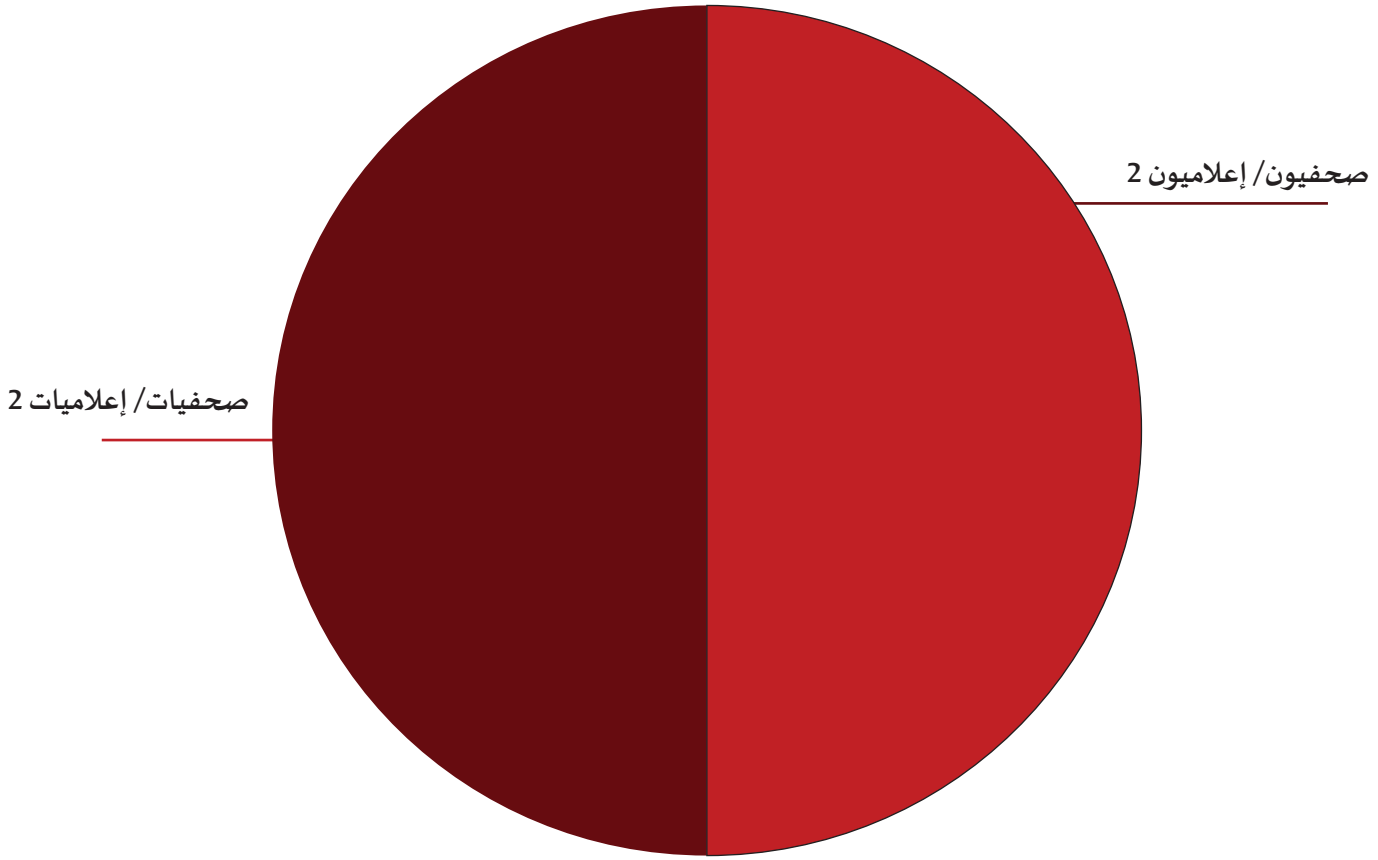

كذلك إذا نظرنا للانتهاكات التي شهدها شهريوليو2023، من ناحية النوع الاجتماعي؛ لوجدنا أن الصحفيين/ات الذكور والإناث تساويًا، من حيث عدد الانتهاكات التي وقعت بحقهم خلال الشهر؛ فقد وقع انتهاكان بحق صحفي وحيد، ووقع انتهاكان بحق صحفيتين، بو اقع انتهاكًا لكل واحدة منهما.

3- التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها الشهر:

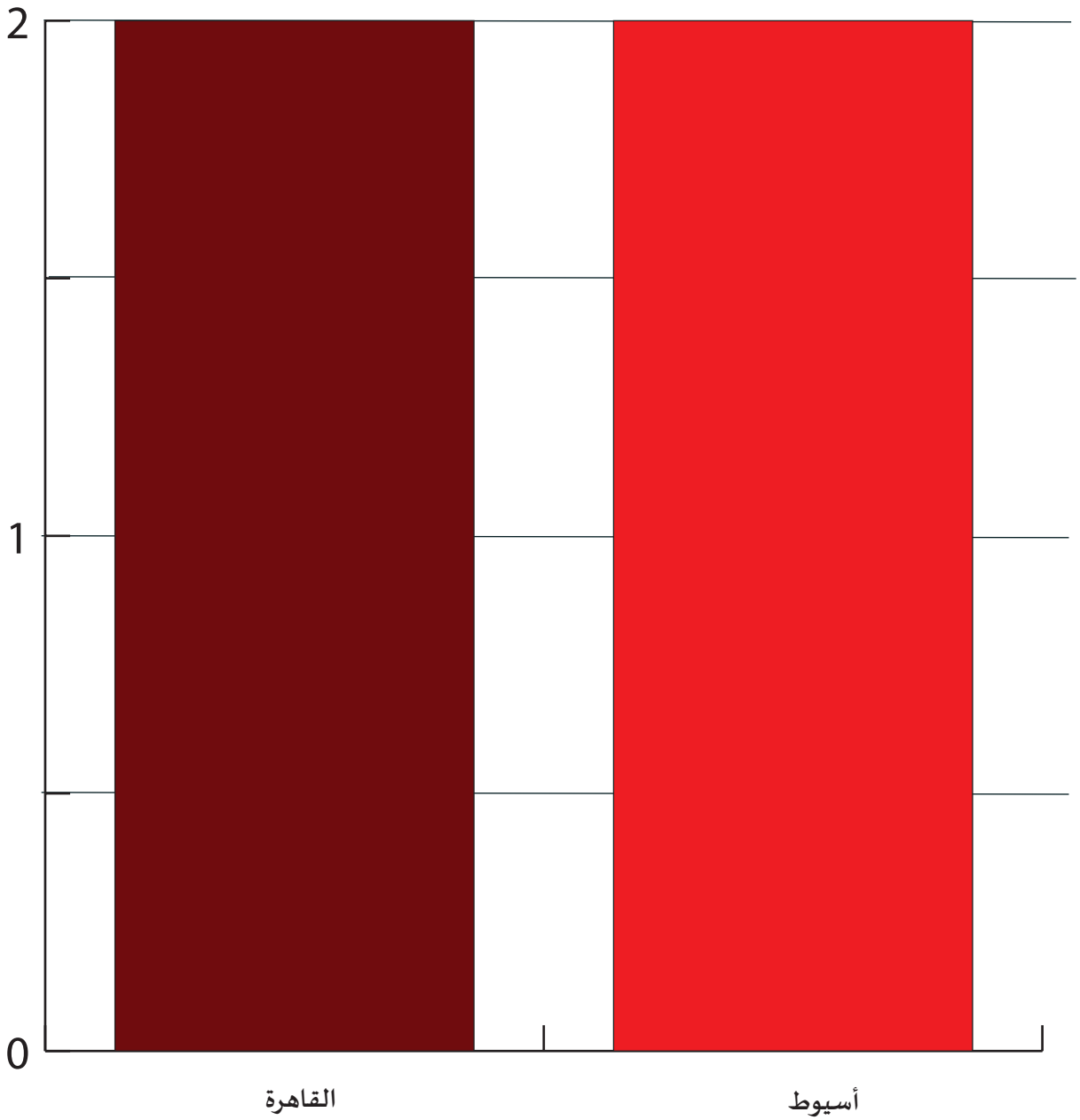

أماالنظر للانتهاكات التي شهدها شهر يوليو 2023، من ناحية التوزيع الجغرافي، ينكشف لنا أن القاهرة قد شهدت وقوع 2 انتهاك في نطاقها الجغرافي، في حين شهدت محافظة أسيوط وقوع 2 انتهاك أيضًا على أراضيها.

4- توزيع الانتهاكات من حيث نوع التوثيق:

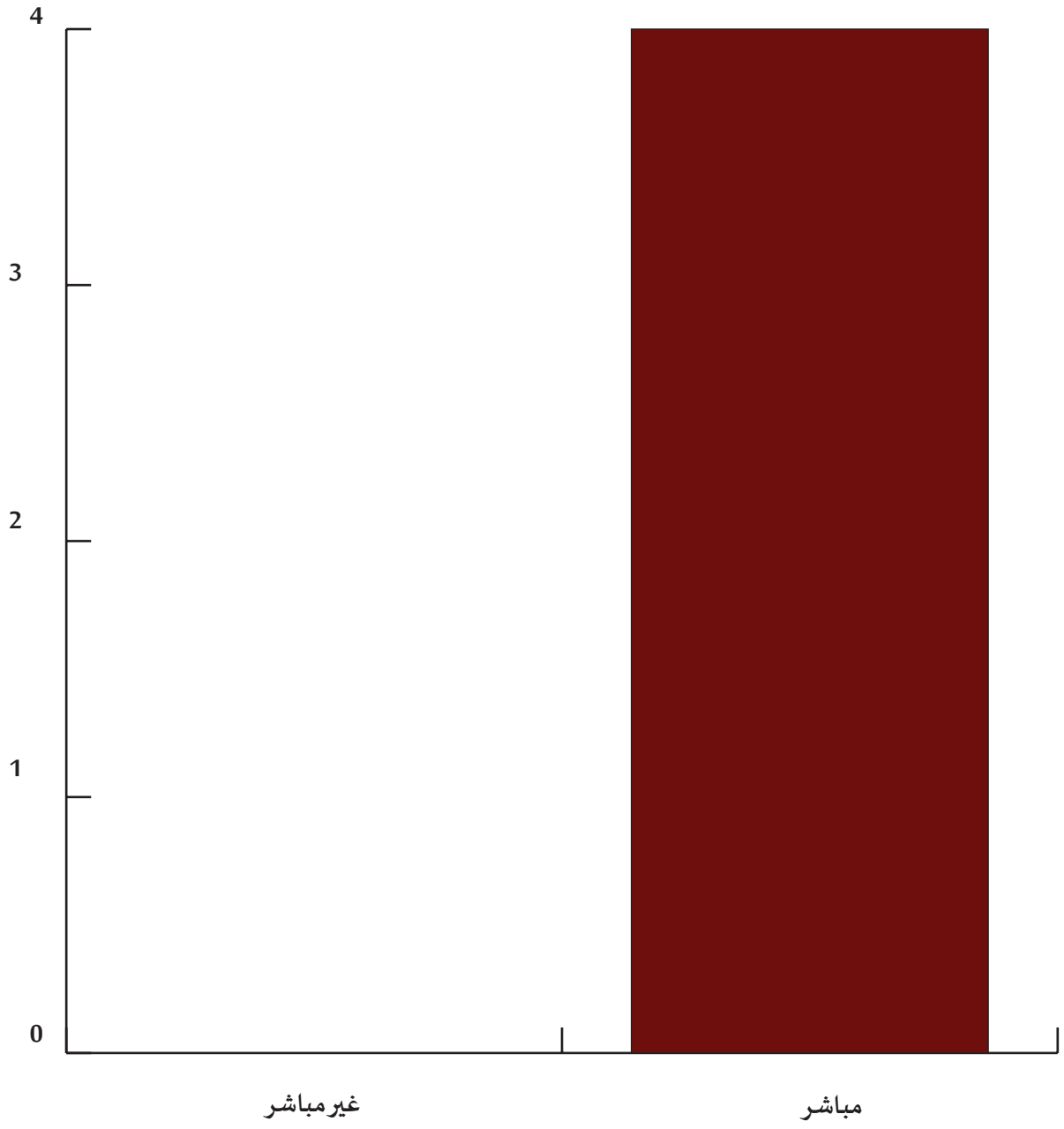

من حيث نوع التوثيق، فقد تمكّنت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد، خلال شهر يوليو 2023، من التوثيق المباشر لجميع حالات الانتهاك التي تم رصدها خلال الشهر، عبر التواصل المباشر مع ضحايا هذه الانتهاكات.

5-توزيع الانتهاكات من حيث صفة المُعتدي:

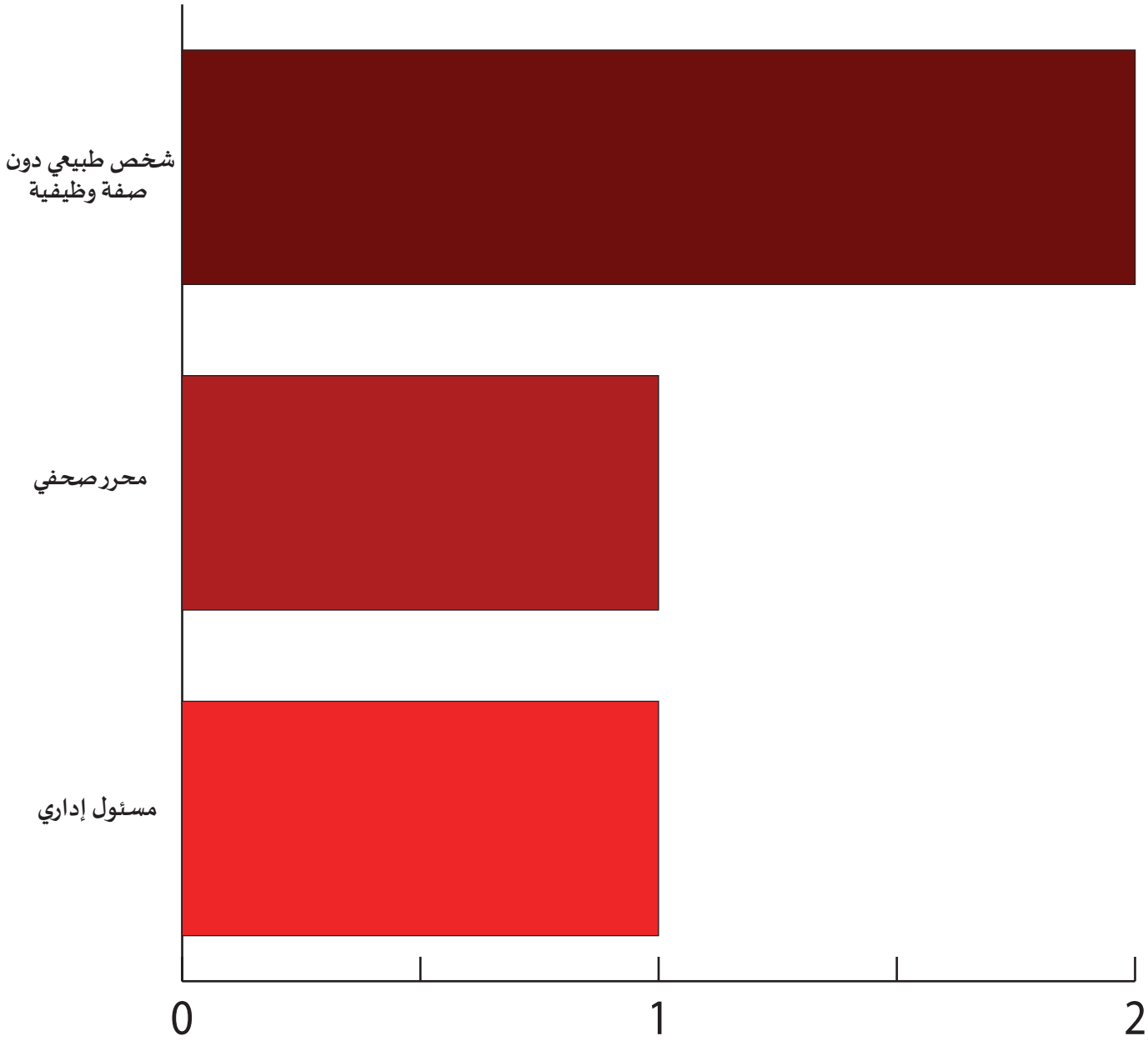

قراءة الانتهاكات التي وقعت من حيث الصفة الوظيفية للشخص المعتدي، تفيدنا في معرفة إن كان الشخص القائم بالانتهاك، قد استفاد من موقعه الوظيفي في إيقاع أو تنفيذ الانتهاك، أم لا.

من هذه الزاوية نجد أن الانتهاكات الـ4 التي شهدها شهر يوليو 2023؛ منها 2 انتهاك جاءا من أشخاص عاديين لم يستفيدوا من موقعهم الوظيفي في تنفيذ الانتهاكات، فيما شهد الشهر 2 انتهاك استفاد مرتكبها من موقعه الوظيفي في تنفيذ الانتهاك.

ثالثًا.. وقائع انتهاك خارج المعايير:

1. الحالة الأولى: إحالة المذيعة رضوى الشربيني للتحقيق.

أعلنت إدارة قنوات CBC المصرية، التابعة للشركة المتحدة، الأحد 2 يوليو 2023، إحالة المذيعة رضوى الشربيني، للتحقيق، بسبب كتابة منشور على حسابها، على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك، وتويتر"، قالت فيه الآتي: "مش فاهمة ليه البنات ما بتحبش تاكل لحم الخروف بس بتحب ترتبط بيه؟".

وقد عدّت إدارة قنوات CBC، أن ما كتبته مقدمة برنامَج "هي وبس" على قناة (سي بي سي سفرة) على فيسبوك، قد "تسبب في إساءة لاسم المؤسسة"، حتى وإن كان "لم يذاع أوينشرعلى أي منصة من منصات القنوات"، ولم يتضح بعد مصير البرنامج الذي تقدّمه في ظل تحويلها للتحقيق.

وكان البوست الذي نشرته المذيعة بـ(سي بي سي سفرة) قد أثار تفاعلًا واسعًا، وانتقادات، على مواقع التواصل الاجتماعي. وحسب CNN بالعربية، فقد قامت "الشربيني" بحذف المنشور، عقب قرارتحويلها للتحقيق. أما تبعًا لـSky news بالعربية فإن حذف المذيعة للمنشور، جاء استجابة للانتقادات الواسعة التي أثارها المنشور.

كذلك، فقد أثارقرارإحالة المذيعة للتحقيق ردود أفعال متباينة، بين مؤيد للقرار، كونه يردع المذيعين والمذيعات عن التجاوزبحق فئات من المجتمع، وبين معارض له، كونه ينتهك الحرية الشخصية للمذيعة، باعتبارالبوست منشورعلى صفحتها الشخصية، وأن القرارظالم وتعسفي يغازل الرجعيين، فيما لم تعلّق "الشربيني" على الأزمة حتى الآن.

وقد امتنع نقيب الإعلاميين المصريين طارق سعدة، عن التعليق على قرار الإحالة للتحقيق، وإن أكد إطّلاعه على المنشور.

وقد أفاد محامي بمحكمة النقض المصرية، وفقًا لـ"سكاي نيوز"، أن ما تضمنه المنشوريقع تحت طائلة المادة (25) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي تنص على الآتي: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوزمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري".

وأشاركذلك، إلى أن النيابة العامة لن تتدخل بشأن الواقعة إلا في حال تقديم بلاغ للنائب العام بحق المذيعة، أو في حال تم رصد المنشوروالجدل حوله من جانب وحدة الرصد في مكتب النائب العام.

في المقابل، ثمة تقييم آخر للواقعة، قدّمه محامٍ بالنقض والدستورية والإدارية العليا، قال فيه إن "الشربيني" «لم تقصد إهانة الرجل بشكل صريح، ولم تحدد أن كانت تقصد الرجل أم لا، الإهانة هنا ليست صريحة والقانون لا يحاسب على النيات»، وأشار إلى أن القانون يحاسب على السب والقذف العلني والصريح والموجه لشخص بذاته، وليس كلام مُرسل، والعقوبة هنا مؤسسية، وتأديبية من مقرعملها فقط، يعنى التحقيق أو الخَصْم أو الإيقاف حسب الموقف.

جدير بالذكر أن برناَج "هي وبس"، الذي تقدّمه المذيعة رضوى الشربيني، على قناة (سي بي سي سفرة)، يقدم للمرأة المصرية، وفقًا لحساب البرنامَج على منصة يوتيوب، "معلومات وفقرات وأفكارسريعة، تأتي وكأنها جزء من هاتفها المحمول لتفيدها في حياتها اليومية وتنميتها الذاتية".

ويُعرِّف حساب البرنامج على يوتيوب رضوى الشربيني، بأنها مذيعة منذ ما يقارب العشرسنوات، مهتمة بالرشاقة و الجمال وكل ما يخص المرأة العصرية.

2. الحالة الثانية: واقعة حجب الحقوق المالية لصحفي.

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، تعرض أحد الصحفيين، لحجب جزء من حقوقه المالية، من جانب المؤسسة التي يعمل بها.

وقد أفاد الصحفي، الذي عمل لمدة 4 أشهر مع المؤسسة الصحفية القائمة بالانتهاك، مسؤولًا عن قسم صحافة الفيديو أو "الفيديو جراف" بها، أفاد أنه لم يتفق في بداية عمله على مُقابل مادي واضح، نظير جهد محدد من العمل أو "تارجت"، مُعللًا ذلك بأن دافعه كان أن هذه الجهة الصحفية هي مؤسسة مرموقة، وبها هيكل إداري وتحريري واضح.

وقد بدأت مشكلة الصحفي المتضرر مع المؤسسة الصحفية المُشار إليها بعد نحو شهرين فقط من العمل معها؛ حيث فوجئ بأن الإدارة صرفت له مكافأة قيمتها 1500 جنيهٍ فقط، وذلك نظير عمل شهرين كاملين، وبعد تواصله مع المسؤولين، قرر الزميل مواصلة العمل مع المكان، على وعد بأن تتحسّن المكافأة. لكنه بعد شهرين إضافيين قرر ترك العمل، بعد أن قررت له المؤسسة مكافأة قدرها ألف جنيهٍ عن هذين الشهرين الإضافيين.

وظلّ الزميل على تواصل دائم مع إدارة المكان، منذ تركه للعمل في فبراير 2023 -آخر عهد عمله معهم- على أمل أن يحصل على حقوقه المادية، لكن طول هذه الفترة لم يجد إلا "المماطلة" من الإدارة على حسب وصفه.

وقد تواصل الزميل مع نقابة الصحفيين، وتقدّم بشكاوى -شفهية وغير رسمية- إلا أن الأزمة ظلّت مُستمرة، حتى أبلغه أحد أعضاء مجلس النقابة بأن الجهة التي كان يعمل بها غير مُدرجة بالنقابة، وعلى هذا ليس للنقابة ولاية عليها.

وقد عدّ الصحفي المتضرر أن كلام المسؤول النقابي نوع من التهرّب؛ باعتبار وجود علاقة -بحد وصفه- وطيدة بين أعضاء من مجلس النقابة، والقائمين على المؤسسة التي كان يعمل بها.

يقول الزميل إن إدارة الموقع الإلكتروني قررت بشكل مُنفرد، أن تُقيّم أعماله بناءً على ما تحقق من تفاعل ومشاهدات على ما يُنتجه من عمل على مواقع التواصل الاجتماعي -وهذا لم يكن محل اتفاق بين الطرفين- في حين يرى أن المشاهدات التي تحققها منتجاته على مواقع التواصل الاجتماعي ليست مسؤوليته، إنما مسؤولية المؤسسة، في حين أن مسؤوليته هو أن يطرح أفكار جديدة، وأن يشارك في تنفيذها فقط.

وقد جرى اعتبار الواقعة غير مطابقة لمعايير المرصد، كون الصحفي المتضرر لم يبرم منذ البداية عقد عمل مع الجهة التي يتظلمّ منها؛ عقد يضمن له حقوقه، ويحدد بصورة واضحة بنود علاقة العمل بين الجانبين.

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

شهد شهر يوليو 2023، وقوع 4 انتهاكات، بحق ثلاثة صحفيين/ات؛ حيث وقع بحق صحفي انتهاكين، فيمَا وقعت بحق صحفيتان انتهاكين، بو اقع انتهاك لكل واحدة منهما.

بالتأكيد لا يعني ذلك أن الشهر لم يشهد وقوع انتهاكات أخرى، لم يتمكّن باحثو المرصد من رصدها وتوثيقها، وقد وثّقت وحدة الرصد والتوثيق بالمرصد بصورة مباشرة، حالات الانتهاك المرصودة، عبر التواصل المباشر مع ضحايا هذه الانتهاكات، كما شهد الشهر نفسه، وقوع حالتي انتهاك، جرى اعتبارهم غير مطابقين للمعايير المعتمدة من جانب المرصد، وقد أوضح التقرير سبب استبعاد هذه الوقائع.

واستعرض التقرير حالات الانتهاك التي شهدها الشهر، كما حاول تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لهذه الانتهاكات، عبر التحليل الإحصائي لها، الذي تضطلع به وحدة البيانات بالمرصد، والتحليل الإحصائي للانتهاكات يساهم في فهم المنطق الداخلي لها، ويمكن أن يُسهم في وضع مقترحات للحد منها.

ثالثًا نموذج التحليل الإحصائي والبيانات الوصفية للانتهاكات الواردة في التقرير:

يشمل التقرير على تصنيف الانتهاكات وفقًا للمعايير الخاصة بالمرصد إلى 18 تصنيف (متغير إحصائي) من البيانات الوصفية من أجل العرض الإحصائي:

وقد خلص التقرير إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

1 . جزء كبير من الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات، خلال ممارسة عملهم الصحفي والإعلامي، تأتي من أشخاص عاديين، ضالعين في ممارسات غير قانونية، ما يدفعهم لعرقلة عمل الصحافة والإعلام، حفاظًا على سرية أنشطتهم.

2. ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، أثناء ممارسة عملهم، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم، كونهم يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور الهام الذي تلعبه الصحافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

3. تُعد الانتهاكات المتعلّقة بالملكية الفكرية، شديدة الإضرار بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وعليه يجب تحديث التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وتغليظ عقوبات انتهاكها، بصورة تحول دون تفشيها.

4. هناك جزءٌ من الانتهاكات التي تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين.

5. ومن هنا يستلزم أن تحرص نقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

6. وفي هذا السياق نثمنّ مطالب نقيب الصحفيين الكاتب الصحفي خالد البلشي، التي تقدّم بها لـ"اللجنة الفنية للحوار الوطني"، وتضمّنت إقرار لائحة أجور عادلة وإلزام المؤسسات الصحفية بتطبيق الحد الأدنى للأجور.

7. ضرورة أن يحرص الصحفيين/ ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم، ويضع إطار واضح ومحدد لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ ة وصاحب العمل.

8. شهدنا خلال الشهر حالة تحويل الإعلامية رضوى الشربيني للتحقيق، كما شهدنا خلال الشهر الماضي واقعة تحويل المذيع مهيب عبد الهادي للتحقيق، وقد انتهت التحقيقات بعودتهما، دون الإفصاح عن النتيجة، وكان من المفترض أن تُعلَن ملابسات التحقيق ونتائجه أمام الرأي العام، كجزء من حقه في معرفة الحقيقة، ومسوغات تحويل الإعلاميين للتحقيق، وأسباب عودتهما تحديدًا بعد جدل دام فترة ليست بالقصيرة.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org